

٣- الاستعمالات الحالية للارض الفلسطينية وامكانيات تطوير الموارد الطبيعية (الارض والمياه)

١-٣ استعمالات الارض من وجهة نظر الاحصاءات الرسمية:

تشير احدى الاحصائيات المنشورة (١) الى ان السلطة الاسرائيلية المحتلة قد سيطرت او انتزعت - بوسائل وذرائع مختلفة - او تخطط للسيطرة على ما مجموعه ٢,١٥٠,٠٠٠ دونم من اراضي الضفة الغربية، كما تبين هذه الاحصائية ان اجمالي المساحات المخصصة او التي ستخصص للاستعمال الفلسطيني غير الزراعي - بناء، صناعة، طرق، واحتياط، يزيد قليلا عن ستمائة الف دونم. اي ان مساحة الاراضي المخصصة للاستعمال الزراعي قد تصل الى ٢,٧١٢,٠٠٠ دونم. لكن تلك الاحصائية تعود فتقسم تلك المساحات الى قسمين، احدهما ويصل الى مليون وسبعماية وخمسين الف دونم فتعتبره تلك الاحصائية اراض مخصصة للمراعي او بور او هامشية، والثاني، ويصل فقط الى اقل من مليون دونم يشمل الاراضي الزراعية الفعلية التي لا تحتاج الى جهود استصلاح. وبمقارنة هذه المعلومات بمساحة الاراضي المزروعة كما تشير اليها الاحصاءات الرسمية ١,٧٥٢,٠٠٠ دونم (٢)، يمكن الاستنتاج بان اكثر من ٤٠٪ من الاراضي المزروعة في الضفة الغربية هي اراض هامشية. ومثل هذه الارقام لا يجوز اخذها كنوع من المسلمات او الحقائق غير القابلة للنقاش، ففي ذلك تضليل وتكريس للامر الواقع. لكن المهم لهذه الدراسة هو الاثبات الرقمي لامكانية، بل ووجوبية قيام برامج لاستصلاح الاراضي وتوسيع الرقعة الزراعية، وبالمفهوم الشامل لعمليات الاستصلاح. والامر الثاني الذي يمكن استخلاصه من هذه الارقام هو هامشية بعض الاراضي، وتلك حقيقة لها مغزاها فتلك عوامل طبيعية لا يمكن انكارها، لكن ابحاث الاراضي الجافة توفر بعض المعلومات حول الاستفادة القصوى من تلك الاراضي، وهذا يدخل ايضا ضمن برامج استصلاح الاراضي. وغنى عن القول ان قضية السيطرة، او التخطيط لها، على تلك المساحات الهائلة من الاراضي (حوالي ٥٠٪)، قد تكمن امكانية التحدي لها في استصلاح المزيد من الاراضي.

وما من شك في ان عامل التوازن الديمغرافي - او عدمه - يلعب دورا رئيسيا في استعمالات الاراضي زراعيًا، الامر الذي قد يخلخل العلاقة بين الانتاجية والعمل. وتلك قضية يمكن استدراكها من خلال اعادة التوازن، فالملاحظ مثلا، ان التواجد الانساني المتعامل زراعيًا مع الارض يتناقص من حيث العدد في المناطق الوسطى من الضفة الغربية (بيت لحم / رام الله / الاغوار) عما هو عليه في مناطق شمال الضفة الغربية. ويلعب هذا العامل دورا مباشرا في اهمال المزروعات، او ضعف انتاجيتها، او اهمال الاراضي القابلة للزراعة، هنا يبرز دور هام للمؤسسات الجماهيرية التي تحاول ان توجد لها دورا فاعلا في العمل الزراعي. كما تبرز اهمية ايجاد التنظيمات التعاونية الانتاجية التي يمكن لها ان تحقق التوازن بين حقوق الملكية الفردية من جهة وبين حقوق الاستغلال من جهة اخرى.